حصيلـة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان

خلال الفــترة التشريعيــة السابعة 2012-2017

مقدمة:

يتضمن هذا التقرير حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة (2012-2017)، الذي يندرج ضمن متابعة دائرتنا الوزارية لأشغال البرلمان في شقيها التشريعي والرقابي، زيادة على النشاطات التي تقوم بها الوزارة في مجال التعاون والدراسات، وهذا طبقا للصلاحيات المخولة لوزير العلاقات مع البرلمان.

للتذكير فقد افتتحت هذه الفترة التشريعية في 26 ماي 2012 واتّسمت بنشاط مكثّف في مجال التشريع، سواء من حيث طبيعة النصوص المصادق عليها أو من حيث عددها، وذلك استكمالا لمسار الإصلاحات العميقة والشاملة التي باشرها، فخامة رئيس الجمهورية منذ تولّيه سدّة الحكم، كما تعدّ ترجمة للمحاور الرئيسية المتضمّنة في مخطّطي عمل الحكومة.

كما شهدت هذه الفترة التشريعية صدور نصوص ذات أثر اقتصادي هام وحاسم بالنظر إلى طبيعة المرحلة ودقة الراهن المالي الوطني والعالمي، أوجب توجيه وضبط المنظومة التشريعية في هذا المجال لتنسجم مع المعطيات الاقتصادية الصعبة وتساعد في ترشيد الإنفاق العمومي من جهة، وتحفّز مناخ استثماري ملائم من جهة أخرى، فضلا على تكييفها مع النموذج الاقتصادي الجديد الذي توجهت السلطات العمومية لإرساء ركائزه ومقوّماته بهدف الانعتاق من تبعات الصادرات البترولية، وهو الأمر الذي مثّل فرصة في طرح مجموعة نصوص مفصلية في المجال الاقتصادي والمالي.

وفي إطار تعميق إصلاح العدالة، عرفت المنظومة القانونية تطورا نوعيًّا وفعليًّا في مجال ترقية حقوق الإنسان وحمايتها، فقد انعكست أهمية النصوص التي أُقرّت خلال هذه الفترة عبر تكييف المنظومة الحالية مع أهم مقتضيات التعديل الدستوري الذي ارتقى إلى الجيل الرابع من حقوق الإنسان، كما روفقت النصوص المرجعية المكرسة للحقــوق والحريات بنصوص مدعّمة في مجالات أخرى، لاسيما من خلال مراجعة قانون الإجراءات الجزائية والتأكيد على الحق في حرية التنقّل وإخضاع أي تقييد لها لسلطة القضاء، وكذا تعديل قانون العقوبات الذي رسّخ حماية المرأة من كل أشكال العنف ومكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال إلى جانب سن القانون المتعلق بحماية الطفل.

إلا أن الحدث الأبــرز الذي ميــّز هذه الفترة التشريـــعية هو المصــادقة على التعديل الدستوري لسنة **2016**، لما أقرّه من أحكام تهدف إلى جعل نظامنا السياسي أكثر انسجاما ووضوحًا، لاسيما من خلال ضبط العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لضمان توازن أفضل ونجاعة أكبر، ومنح كل سلطة المكانة والدور المحدّدين لها، وهو مـا من شأنه تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.

وتجدر الإشارة إلى أن القوانين المصادق عليها خلال هذه الفترة التشريعية والتي بلغ عددها **64** قانونا من أصل سبعين **(70)** مشروع قانون مودع، كانت جميعها بمبادرة من الحكومة، كما أبدت رأيها من جهة أخرى، بشأن خمسة **(05)** اقتراحات قوانين، لم تطرح للدراسة أمام البرلمان.

ومن جانب آخر، عرفت هذه الفترة في شقها الرقابي نشاطا معتبرا ولافتاً للانتباه من خلال استعمال أعضاء البرلمان لعدّة آليات للرقابة على عمل الحكومة، من أهمها الأسئلة الشفوية والكتابية، التي يلجأ إليها بشكل مكثف لما فيها من اتصال مباشر بين صاحب السؤال وعضو الحكومة المعني، وكذا لبساطة وسهولة استعمالها، إضافةً إلى أنّ جلسات الرّد عن الأسئلة الشفوية التي تُبرمج لهذا الغرض

تُعتبر منبراً لشرح وتوضيح سياسة الحكومة وإعلام المواطنين بالإجراءات المتخذة في المسائل التي تهمهم، كما أنّها مجال واسع لممثّلي الشعب من أجل تبليغ انشغالات واهتمامات المواطنين، خصوصاً النقائص المسجلة في الميدان، بغية تداركها، وبالتالي فهي فضاء ديمقراطي بامتياز.

وعلى هذا الأساس فقد شهدت الفترة التشريعية السابعة طرح **1221** سؤالاً شفوياً من قبل أعضاء البرلمان على أعضاء الحكومة، إضافةً إلى طرح **1902** سؤالاً كتابيا.

وقد ضبط المؤسّس الدستوري خلال التعديل الدستوري الأخير، آلية الأسئلة الشفوية وحدّد لها آجالًا للرّد بثلاثين **(30)** يوماً على غرار الأسئلة الكتابية، وذلك من أجل القضاء على مشكلة تراكم الأسئلة الشفوية، التي عرفت بعض التأخر في التكفّل بها لعدّة أسباب، تتمثل خاصة في التغطية التلفزيونية المباشرة للجلسات، أو في طرح عضو البرلمان عدّة أسئلة في نفس الوقت مع توجيهها لقطاعات وزارية مختلفة، ممّا لا يسمح ببرمجتها، أو في تقديم اعتذارات عن الحضور من قبل بعض أعضاء الحكومة أو أعضاء البرلمان لأسباب مختلفة، علماً أنّ برمجة الأسئلة الشفوية تُعدّ صلاحية حصرية لمكتبي الغرفتين بالتشاور مع الحكومة ممثلةً في وزارة العلاقات مع البرلمان.

كما تميزت هذه الفترة التشريعية بعرض مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية على غرفتي البرلمان في مناسبتين، الأولى سنة **2012**، بعد الانتخابات التشريعية، في الفترة الممتدة من **25 سبتمبر** إلى غاية **01 أكتوبر 2012**، على مستوى المجلس الشعبي الوطني، ويومي **16** و**17 أكتوبر** بمجلس الأمّة.

أما الثانية سنة **2014**، بعد الانتخابات الرئاسية، من **01** إلى **05 جوان** بالمجلس الشعبي الوطني، ومن **08** إلى **10 جوان** على مستوى مجلس الأمّة، وقد سمحت هاتين المناسبتين للسّيد الوزير الأوّل بعرض أهم الخطوط العريضة لمخطط العمل الذي يستمد جوهره من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وقد حُظيا بالموافقة بالأغلبية على مستوى المجلس الشعبي الوطني، فيما أصدر أعضاء مجلس الأمّة لائحتي مساندة.

كما استمعت لجان البرلمان الدائمة إلى عروض السيدات والسادة أعضاء الحكومة حول سياساتهم القطاعية، وهي آلية أخرى من آليات الرقابة، حيث أنها تتيح لأعضاء البرلمان الفرصة لطرح انشغالاتهم وتساؤلاتهم على السيدات والسادة أعضاء الحكومة، التي تعكس بدورها إهتمامات وتطلعات المواطنين، كما أنها تعد فرصة لتوضيح توجهات الحكومة أمام ممثلي الشعب، وكذا شرح أهم قراراتها المجسدة لمخطط عملها. وقد شهدت هذه الفترة التشريعية برمجة 57 جلسة. كما بلغ عدد الزيارات الميدانية للوفود البرلمانية لمختلف الولايات 35 زيارة.

أولا/ الحصيلة في مجـــال متابعة التشريع:

تم خلال الفترة الشريعية السابعة (2012-2017) إيــداع 70 مشروع قانون، تمت المصادقة على أربعــة وستين (64) قانــون، منها أربعــة (04) قوانين عضوية، وأمــرين اثنين (02)، وثمانية وخمسون (58) قانون عادي، كما تم سحب مشروع قانون واحد (01) من طرف الحكومة بتاريخ 18 سبتمبر 2013، ويتعلق الأمر بمشروع القانون الذي يحدد القواعد المطبقة على نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتلك المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الذي تم إيداعــه بتاريخ 05 فيفــري 2013، وذلك خلال دورة الربيــع 2013، في حــين بلــغ عــدد القــوانين المتبقيــة على مستــوى غرفتي البرلمان خــمسة (05) مشاريــع قوانين.

وممّــا سبق ذكره، يمكننـــا استعــراض حصيلــة الفتــرة التشريعية السابعة (2012-2017) في المجـــال التشريــعي، في الجـــداول الآتية:

❖ مشاريع القوانين المودعة خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017 /عددها: 70

أولا/ القوانين المصادق عليها /عددها: 64			
الرقم	عنوان المشروع	تاريخ الإيداع	تاريخ المصادقة
01	قانون رقم 12-12 مؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013.	2012/09/27	2012/11/21
02	قانون رقم 13-01 مؤرخ في 20 فبراير سنة 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005، والمتعلق بالمحروقات.	2012/09/23	2013/01/29
03	قانون رقم 13-02 مؤرخ في 20 فبراير سنة 2013، يتضمن الموافقة على اتفاقية تتعلق بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية تونس، الموقع عليها في 11 جويلية 2011.	2012/10/01	2013/01/28
04	قانون رقم 13-03 مؤرخ في 20 فبراير سنة 2013، يعدل ويتمم الأمر رقم 76- 106 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون المعاشات العسكرية.	2012/09/25	2013/01/29
05	قانون رقم 13-04 مؤرخ في 20 فبراير سنة 2013، يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2010.	2012/09/27	2013/01/29
06	قانون رقم 13-05 مؤرخ في 23 يوليو سنة 2013، يتعلق بتنظيم التكوين والأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.	2013/02/05	2013/06/26
07	قانون رقم 13-06 مؤرخ في 23 يوليو سنة 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004، والمتعلّق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.	2013/02/05	2013/06/26
08	قانون رقم 13-07 مؤرخ في 29 أكتوبر سنة 2013، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة.	2011/01/09	2013/10/02
09	قانون رقم 13-08 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.	2013/09/30	2013/11/27
10	قانون رقم 14-01 مؤرخ في 04 فبراير سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات.	2013/10/02	2014/01/09
11	قانون رقم 14-02 مؤرخ في 04 فبراير سنة 2014، يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011.	2013/10/20	2014/01/09
12	قانون رقم 14-03 مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر.	2014/01/07	2014/01/29
13	قانون رقم 14-04 مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري.	2013/10/03	2014/01/29

14	قانون رقم 14-05 مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014، يتضمن قانون المناجم.	2013/10/10	2014/01/29
15	قانون رقم 14-06 مؤرخ في 09 غشت سنة 2014، يتعلق بالخدمة الوطنية.	2014/06/09	2014/07/22
16	قانون رقم 14-07 مؤرخ في 09 غشت سنة 2014، يتعلق بالموارد البيولوجية.	2014/01/23	2014/07/22
17	قانون رقم 14-08 مؤرخ في 09 غشت سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970، والمتعلق بالحالة المدنية.	2014/06/01	2014/07/22
18	قانون رقم 14-09 مؤرخ في 09 غشت سنة 2014، يعدل ويتمم القانون رقم 81-07 المؤرخ في 27 يونيو سنة 1981 ، والمتعلق بالتمهين.	2014/01/26	2014/07/22
19	قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015.	2014/09/17	2014/11/ 12
20	قانون رقم 15-01 مؤرخ في 04 يناير سنة 2015، يتضمن إنشاء صندوق النفقة.	2014/09/08	2014/12/11
21	قانون رقم 15-02 مؤرخ في 04 يناير سنة 2015، يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية.	2014/01/07	2014/12/11
22	قانون رقم 15-03 مؤرخ في أول فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة العدالة.	2014/09/11	2015/01/07
23	قانون رقم 15-04 مؤرخ في أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.	2014/09/09	2015/01/07
24	قانون رقم 15-05 مؤرخ في أول فبراير سنة 2015، يعدل ويتمم القانون رقم 83-11، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.	2014/09/03	2015/01/07
25	قانون رقم 15-06 مؤرخ في 15 فبراير سنة 2015، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.	2015/01/15	2015/02/01
26	قانون رقم 15-07 مؤرخ في 2 ابريل سنة 2015، يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2012.	2014/09/16	2015/03/11
27	قانون رقم 15-08 مؤرخ في 2 ابريل سنة 2015، يعدل ويتمم القانون رقم 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.	2014/09/15	2015/03/11
28	قانون رقم 15-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2015، يعدل ويتمم القانون رقم 86-04، والمتضمن إحداث وسام الجيش الوطني الشعبي.	2015/05/26	2015/06/16
29	قانون رقم 15-10 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2015، يتضمن إحداث وسام الشجاعة للجيش الوطني الشعبي.	2015/05/26	2015/06/16

30	قانون رقم 15-11 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2015، يتضمن إحداث وسام مشاركة الجيش الوطني الشعبي في حربي الشرق الأوسط 1967 و 1973.	2015/05/26	2015/06/16
31	قانون رقم 15-12 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بحماية الطفل.	2014/09/08	2015/06/16
32	قانون رقم 15-13 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.	2013/10/01	2015/06/16
33	قانون رقم 15-14 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2015، يعدل ويتمم القانون رقم 98-06، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.	2014/01/16	2015/06/16
34	قانون رقم 15-15 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-04، والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها.	2015/02/17	2015/07/02
35	قانون رقم15-16 مؤرخ في 13 ديسمبر سنة 2015، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 15-01 المؤرخ 23 يوليو سنة 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.	2015/08/18	2015/10/ 06
36	قانون رقم 15-17 مؤرخ في 13 ديسمبر سنة 2015، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 15-02 مؤرخ في 23 يوليو سنة 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.	2015/09/06	2015/10/06
37	قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.	2015/10/14	2015/12/16
38	قانون رقم 15-19 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، والمتضمن قانون العقوبات.	2014/09/11	2015/12/10
39	قانون رقم 15-20 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59، والمتضمن القانون التجاري.	2015/06/04	2015/12/10
40	قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.	2015/02/12	2015/12/10
41	قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري.	/	2016 /02/ 07.
42	قانون رقم 16-02 مؤرخ في 19 يونيو سنة 2016، يتمم الأمر رقم 66-156، والمتضمن قانون العقوبات.	2016/01/25	2016 /05/ 30
43	قانون رقم 16-03 مؤرخ في 19 يونيو سنة 2016، يتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرّف على الأشخاص.	2016/01/25	2016 /05/ 30
44	قانون رقم 16-04 مؤرخ في 19 يونيو سنة 2016، يعدل ويتمم القانون رقم 04-04، والمتعلق بالتقييس.	2015/10/19	2016 /05/ 30
45	قانون رقم 16-05 مؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يعدل ويتمم الأمر رقم 76-112، والمتضمن القانون الأساسي لضباط الاحتياط.	2016/06/02	2016 /07/ 17

46	قانون رقم 16-06 مؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتمم الأمر رقم 06-02، والمتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.	2016/06/02	2016 /07/17
47	قانون رقم 16-07 مؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة.	2015/06/04	2016 /07/17
48	قانون رقم 16-08 مؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2013.	2015/09/14	2016 / 07/17
49	قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار.	2015/10/18	2016 /07 / 17
50	قانون عضوي رقم 16-10 مؤرخ في 25 غشت سنة 2016، يتعلق بنظام الانتخابات.	2016/06/07	2016/07/19
51	قانون عضوي رقم 16-11 مؤرخ في 25 غشت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.	2016/06/07	2016/07/19
52	قانون عضوي رقم 16-12 مؤرخ في 25 غشت سنة 2016، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.	2016/06/05	2016/07/19
53	قانون رقم 16-13 مؤرخ في 03 نوفمبر سنة 2016، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره.	2016/06/05	2016 /10/ 26
54	قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016،يتضمن قانون المالية لسنة 2017.	2016/10/11	2016 /10/ 07
55	قانون رقم 16-15 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2016، يعدل ويتمم القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983، والمتعلق بالتقاعد.	2016/08/04	2016 /10/ 21
56	قانون رقم 17-01 مؤرخ في 10 يناير 2017، يحدد قائمة المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية التي يشترط لتوليها التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها.	2016/08/03	2016 /10/ 21
57	قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2016/08/04	2016 /10/ 22
58	قانون رقم 17-03 مؤرخ في 10 يناير 2017، يعدل ويتمم الأمر المتعلق بالحالة المدنية.	2016/08/03	2016 /10/ 21
59	قانون رقم 17-04 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2017، يعدل ويتمم القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتضمن قانون الجمارك.	2016/11/14	2017 /01/ 18
60	قانون رقم 17-05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 16 فبراير سنة 2017، يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001، والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.	2016/08/07	2017 /01/ 18
61	قانون عضوي رقم 17-06 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017، يعدل القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 يوليو سنة 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي.	2017/01/03	2017/03/01

62	قانون رقم 17-07 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.	2017/01/03	2017/03/01
63	قانون رقم 17-08 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017، يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2014.	2016/10/13	2017/03/01
64	قانون رقم 17-09 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017، يتعلق بالنظام الوطني للقياسة.	2016/10/13	2017/03/01

ثانيا/ مشاريع القوانين المتبقية على مستوى غرفتي البرلمان/ عددها: 05	
عنوان المشروع	تاريخ الإيداع
مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب.	2013/10/02
مشروع قانون يتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع.	2016/08/14
مشروع قانون يتعلق بالصحة.	2016/10/19
مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر المتضمن قانون القضاء العسكري.	2017/01/10
مشروع قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالاتصالات الإلكترونية.	2017/01/19

ثالثا/ مشاريــع القــوانين المسحـــوبة / عددها: 01		
عنوان المشروع	تاريخ الإيداع	تاريخ السحب
مشروع القانون الذي يحدد القواعد المطبقة على نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتلك المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.	2013/02/05	تم سحبه من قبل الحكومة بتاريخ: 2013/09/18

❖ **اقتراحات القوانين التي أبدت الحكومة رأيها بشأنها / عددها: 05**

اقتراح قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
اقتراح قانون يعدل ويتمم القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فبراير سنة 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.
اقتراح قانون يعلق بتعديل القانون رقم 63-278 المؤرخ في 26 يوليو سنة 1963، الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم.
اقتراح قانون يعلق بتعديل القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
اقتراح قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات.

ثانيا/ الحصيلة في مجال متابعة الرقابة البرلمانية:

شهدت الفترة التشريعية السابعة طرح **828** سؤالاً شفوياً على مستوى المجلس الشعبي الوطني، تمّ التكفل بـ **589** منها خلال **60** جلسة عامة، أي ما يمثل نسبة **71.14%**، وطرح **1783** سؤالاً كتابياً، تمّ الرّد عن **1748** منها، أي ما يمثل نسبة **98.04%**، كما طرح أعضاء مجلس الأمة **393** سؤالاً شفوياً، تم التكفل بـ **346** سؤالاً منها خلال **53** جلسة عامّة، إضافةً إلى طرح **119** سؤالاً كتابيا، تمّ الرّد عن **110** منها.

وفيما يلي نبرز حصيلة هذه الفترة التشريعية ضمن الجداول الآتية:

1. الأسئلة الشفوية:

	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المعالجة	عدد الأسئلة المسحوبة	عدد الأسئلة المحوّلة إلى كتابية	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %	عدد الجلسات
المجلس الشعبي الوطني	**828**	**589**	**45**	**111**	**239**	**71.14**	**60**
مجلس الأمّة	**393**	**353**	**08**	**09**	**40**	**89.82**	**53**

2. الأسئلة الكتابية:

	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المعالجة	عدد الأسئلة المسحوبة	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	**1783**	**1748**	**06**	**35**	**98.04**
مجلس الأمّة	**119**	**112**	**00**	**07**	**94.11**

وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية على مستوى غرفتي البرلمان

حسب القطاعات خلال الفترة التشريعية السابعة 2012 - 2017.

- **الوزير الأول:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	84	64	20	76.19
	كتابي	177	174	03	98.30
مجلس الأمّة	شفوي	13	11	02	84.61
	كتابي	08	08	00	100

- **الشؤون الخارجية:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	16	05	11	31.25
	كتابي	35	28	07	80.00
مجلس الأمّة	شفوي	03	00	03	00.00
	كتابي	/	/	/	/

- **الدفاع الوطني:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	03	03	00	100
	كتابي	06	06	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	/	/	/	/
	كتابي	01	01	00	100

- **الداخلية والجماعات المحلية:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	69	43	26	62.31
	كتابي	171	168	03	98.24
مجلس الأمّة	شفوي	36	31	05	86.11
	كتابي	14	13	01	92.85

- **العدل:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	27	24	03	88.88
	كتابي	46	41	05	89.13
مجلس الأمّة	شفوي	13	12	01	92.30
	كتابي	02	02	00	100

- **المالية:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	49	32	17	65.30
	كتابي	89	87	02	97.75
مجلس الأمّة	شفوي	13	10	03	76.92
	كتابي	04	04	00	100

- **الصناعة والمناجم:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	29	13	16	44.82
	كتابي	41	40	01	97.56
مجلس الأمّة	شفوي	09	07	02	77.77
	كتابي	04	04	00	100

- **الطاقة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	32	29	03	90.62
	كتابي	67	67	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	18	14	04	77.77
	كتابي	03	03	00	100

- **المجاهدين:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	11	10	01	90.90
	كتابي	11	11	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	04	03	01	75.00
	كتابي	/	/	/	/

- **الشؤون الدينية والأوقاف:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	38	30	08	78.94
	كتابي	35	35	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	16	16	00	100
	كتابي	03	02	01	66.66

- **التجارة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	22	10	12	45.45
	كتابي	29	29	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	11	09	02	81.81
	كتابي	02	02	00	100

- **التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	12	06	06	50.00
	كتابي	33	24	09	72.72
مجلس الأمّة	شفوي	13	11	02	84.61
	كتابي	04	01	03	25.00

- **الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	31	25	06	80.64
	كتابي	82	82	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	20	18	02	90.00
	كتابي	05	05	00	100

- **الموارد المائية والبيئة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	33	26	07	78.78
	كتابي	86	86	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	26	25	01	96.15
	كتابي	04	04	00	100

- **السكن والعمران والمدينة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	47	29	18	61.70
	كتابي	168	168	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	29	29	00	100
	كتابي	12	12	00	100

- **الأشغال العمومية والنقل:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	88	55	33	62.50
	كتابي	176	175	01	99.43
مجلس الأمّة	شفوي	36	34	02	94.44
	كتابي	11	09	02	81.81

- **التربية الوطنية:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	51	34	17	66.66
	كتابي	142	141	01	99.29
مجلس الأمّة	شفوي	24	23	01	95.83
	كتابي	07	07	00	100

- **التعليم العالي والبحث العلمي:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	29	21	08	72.41
	كتابي	67	67	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	15	12	03	80.00
	كتابي	04	04	00	100

- **التكوين والتعليم المهنيين:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	01	01	00	100
	كتابي	15	15	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	04	04	00	100
	كتابي	/	/	/	/

- **العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	23	21	02	91.30
	كتابي	56	56	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	09	07	02	77.77
	كتابي	05	05	00	100

- **الثقافة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	21	17	04	80.95
	كتابي	23	23	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	12	10	02	83.33
	كتابي	01	01	00	100

- **التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	16	14	02	87.50
	كتابي	21	20	01	95.23
مجلس الأمّة	شفوي	12	09	03	75.00
	كتابي	06	06	00	100

- **العلاقات مع البرلمان:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	01	01	00	100
	كتابي	/	/	/	/
مجلس الأمّة	شفوي	01	01	00	100
	كتابي	/	/	/	/

- **الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	44	34	10	77.27
	كتابي	105	105	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	27	24	03	88.88
	كتابي	14	14	00	100

- **الشباب والرياضة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	11	09	02	81.81
	كتابي	40	39	01	97.50
مجلس الأمّة	شفوي	12	12	00	100
	كتابي	01	01	00	100

- **الاتصال:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	19	16	03	84.21
	كتابي	14	14	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	07	07	00	100
	كتابي	01	01	00	100

- **البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	18	14	04	77.77
	كتابي	44	44	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	08	08	00	100
	كتابي	03	03	00	100

- **الوزيرة المنتدبة المكلفة بالصناعة التقليدية:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	/	/	/	/
	كتابي	/	/	/	/
مجلس الأمّة	شفوي	01	01	00	100
	كتابي	/	/	/	/

- **كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة:**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	/	/	/	/
	كتابي	/	/	/	/
مجلس الأمّة	شفوي	01	01	00	100
	كتابي	/	/	/	/

- **كاتب الدولة المكلف بالاستشراف والإحصائيات: (هيكل ملغى).**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	02	02	00	100
	كتابي	/	/	/	/
مجلس الأمّة	شفوي	/	/	/	/
	كتابي	/	/	/	/

- **الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية: (هيكل ملغى).**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	/	/	/	/
	كتابي	04	04	00	100
مجلس الأمّة	شفوي	/	/	/	/
	كتابي	/	/	/	/

- **كاتب الدولة المكلف بالجالية بالخارج: (هيكل ملغى).**

الغرفة	طبيعة السؤال	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المتكفل بها	عدد الأسئلة المتبقية	نسبة الإجابة %
المجلس الشعبي الوطني	شفوي	01	01	00	100
	كتابي	/	/	/	/
مجلس الأمّة	شفوي	/	/	/	/
	كتابي	/	/	/	/

3. جلسات الاستماع والزيارات الميدانية:

بلغ عدد جلسات الاستماع، خلال هذه الفترة التشريعية 57 جلسة، تمحورت أغلب المواضيع والمسائل المثارة خلال هذه الجلسات، حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، على غرار قطاعات المالية، التربية، الشباب، التعليم العالي، الصحة، الفلاحة والتضامن، كما هو مبيّن في الجدول رقم 1.

ولعلّ ما يبرز كثافة النشاط البرلماني خلال هذه الفترة التشريعية من جهة أخرى، هو تشكيل عدة لجان برلمانية قامت بزيارات ميدانية إلى عديد من الولايات، تم فيها تفقد العديد من المؤسسات والهيئات العمومية للاطّلاع عن قرب على مختلف الانشغالات المطروحة، بلغ إجمالي هذه الزيارات الميدانية 35 زيارة ميدانية، حسب ما هو مبيّن في الجدول رقم 2.

ترتيب القطاعات الوزارية حسب عدد جلسات الاستماع بالبرلمان

خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017

(الجدول رقم 1)

الرقم	القطاع الوزاري	عدد جلسات الاستماع
01	المالية	06
02	التربية الوطنية	06
03	الشباب والرياضة	05
04	التعليم العالي والبحث العلمي	04
05	الشؤون الدينية والأوقاف	04
06	الفلاحة والتنمية الريفية	03
07	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	03
08	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	03
09	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	03
10	العمل والتشغيل والضمان	02

	الاجتماعي	
11	الموارد المائية والبيئة	02
12	الطاقة	02
13	الصناعة والمناجم	02
14	النقل والأشغال العمومية	02
15	الاتصال	02
16	الداخلية والجماعات المحلية	02
17	العدل	01
18	السكن والعمران والمدينة	01
19	الثقافة	01
20	التكوين والتعليم المهنيين	01
21	الصيد البحري والموارد الصيدية	01
22	التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية	01
المجموع		57

الزيارات الميدانية التي قامت بها الوفود البرلمانية

خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017

(الجدول رقم 2)

السنوات	عدد الزيارات الميدانية	الغرفة المعنية	
		المجلس الشعبي الوطني	مجلس الأمة
2012	01	/	01
2013	15	15	/
2014	06	06	/
2015	07	07	/
2016	05	05	/
2017	01	01	/
المجموع	**35**	**34**	**01**

ثالثا/ الحصيلة في مجـــال التعاون والدراسات:

عرفت الوزارة حركية مكثفة في السنوات الأخيرة، سواء في مجال التعاون أو في مجال الدراسات، ويمكن تلخيص مجمل النشاطات في هذه الفترة في ما يلي:

1. في مجال التعاون:

تم استقبال على مستوى وزارة العلاقات مع البرلمان ممثلين رسميين لـ 26 دولة، منهم 18 سفيرا بالجزائر قاموا بزيارات مجاملة، و10 وفود يمثلون مجموعات برلمانية للصداقة.

كما شارك وزير العلاقات مع البرلمان في فعاليات الدورتين الثانية والثالثة للقمة الحكومية بدبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، لسنتي 2014 و 2015.

وتم استقبال كل من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة بالجزائر وممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

استفادت وزارة العلاقات مع البرلمان في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، من:

• عرض الخبرة الألمانية في مجال إعداد النصوص التشريعية، قدمته خبيرة من البرلمان الألماني،

• تنظيم ورشة تكوينية حول موضوع إعداد النصوص التشريعية لفائدة الإطارات القائمة على العملية التشريعية بالدوائر الوزارية والبرلمان بغرفتيه، من

خلال عرض بعض التجارب الأوروبية، قدمها خبراء من أربعة دول هي: المجر، ألمانيا، كرواتيا و البرتغال.

2. **في مجال الدراسات:**

نظمت وزارة العلاقات مع البرلمان ندوات و ملتقيات علمية، وطنية ودولية، حول مواضيع ذات الصلة بالمجال الدستوري والبرلماني، وهي كالتالي :

- حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية، سنة 2012،
- العملية التشريعية و نظام التعديلات، سنة 2013،
- قراءة في أحكام المادة 121 من الدّستور، سنة 2013،
- التجربة الجزائرية في مجال تسوية الميزانية والأنظمة المقارنة، سنة 2014،
- ملتقى دولى حول موضوع الدور التشريعي لمجلس الأمّة في ظل النظام الدّستوري الجزائري والأنظمة المقارنة شارك فيه عضو مجلس الأعيان الأردني والأمين العام لمجلس شيوخ مملكة إسبانيا، سنة 2014،
- إصلاحات فخامة رئيس الجمهورية: السياسية، القانونية،الاقتصادية والاجتماعية، سنة 2015،
- المعارضة البرلمانية في الدستور الجزائري والأنظمة المقارنة، سنة 2016.

3. **الإصدارات:**

في إطار الصلاحيات المخولة لوزير العلاقات مع البرلمان واصلت دائرتنا الوزارية إصدار مجلة الوسيط ومدونة النصوص القانونية، كما أصدرت دليل الإجراءات العملية في مجالي التشريع و الرقابة البرلمانية في طبعتين 2013 و 2017.

• **مجلة الوسيط:** مجلة علمية تصدرها وزارة العلاقات مع البرلمان، صدر منها 05 أعداد خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى إصدار عدد خاص سنة 2015.

• **مدونة النصوص التشريعية:** وتضم كل النصوص التشريعية الصادرة كل سنة، وبلغ عددها 04 أعداد ويتم حاليا العمل على إعداد مدونة سنة 2016.

• **دليل الإجراءات العملية في مجالي التشريع و الرقابة البرلمانية:** أصدرت وزارة العلاقات مع البرلمان الطبعة الأولى سنة 2013، لوضعه تحت تصرف إطارات الدوائر الوزارية المكلفين بمتابعة الأشغال البرلمانية، حيث يمثل أداة عمل تسمح لهؤلاء الإلمام بالإجراءات المعمول بها في المجالين التشريعي والرقابة البرلمانية، كما أصدرت طبعة ثانية هذه السنة، للتكفل من خلالها بإبراز التدابير والأحكام الجديدة المنبثقة عن التعديل الدستوري الأخير والقانون العضوي الجديد الناظم للعلاقات الوظيفية بين البرلمان بغرفتيه والحكومة .

4. <u>الدورات التكوينية:</u>

استفاد 13 إطارا من دائرتنا الوزارية من دورات تكوينية بالمدرسة الوطنية للإدارة بفرنسا في إطار برنامج التعاون الثنائي، كما استفاد 4 إطارات من دورات تكوينية بالصين سنة 2016.

ونظمت وزارة العلاقات مع البرلمان بالمدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر سنة 2015، ورشات تكوينية حول الإجراءات المعمول بها في مجالي التشريع والرقابة البرلمانية لفائدة إطارات كل الدوائر الوزارية، وذلك تطبيقا لتوجيهات السيد الوزير الاول المنبثقة عن اجتماع الحكومة المنعقد يوم 11 مارس 2015.